القصيبي يدق ناقوس خطر العمالة في الخليج

د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

عمل الدكتور غازي عبدالرحمن القصيبي، وزير العمل السعودي، على إيصال رسالة بالغة الخطورة إلى مواطنيه في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بأسلوب «ناعم»، لكنه لافت ومؤثر، وهو الشاعر والكاتب الروائي الضليع المتمكن من أساليب التوصيل والتواصل. والفرق أنه قام شخصياً في هذه البادرة بدور «البطل» في المشهد الذي رآه الكثيرون في التلفاز والصحافة واقفاً وعاملاً بملابس النادل في المطعم لمدة ثلاث ساعات و«مقبلاً» رأس الشاب السعودي العامل في لمسة تقدير لدوره وفي لمسة إيقاظ لقيم العمل المهني الشريف لدى كل من «ألقى السمع وهو شهيد». هنا وزير نزل إلى ميدان عمله، على قلة من يفعل، من أجل قرع الجرس وإطلاق صفارة الإنذار لمجتمع منشغل بنشوة الفوائض والعقارات. وقد يختلف بعضهم مع سياسات الوزير وقراراته في هذه المسألة أو تلك، لكن الاتفاق على هدفها الوطني العام لا يُختلَف عليه. ولابد من الإقرار أنه لجأ في بعض المعالجات إلى خلع أسنان واستئصال جراحي، وهذا لا مفر منه في السياسات الجذرية.

والواقع أن بادرة كهذه يفوق تأثيرها عشرات القرارات الوزارية الهادفة إلى تشجيع العمالة الوطنية في مجتمعات تعوّد شبابها على الرفاه والدعة، بل التكاسل الواضح.

كان غازي القصيبي قد صارح مجتمعه بهذه الحقيقة المُرّة منذ عام 1977 في محاضرة له بنادي الطائف عندما كان وزيراً للصناعة والكهرباء ثم نشرت في واحد من أبكر كتبه الفكرية: «التنمية وجهاً لوجه». قال عندها: «إن أخشى ما أخشاه هو أن نكون خلال عبورنا من عصر القلة إلى عصر الوفرة أضعنا بعض الصفات التي تحلى بها جيل الآباء... العنفوان والقوة والصبر والإصرار. إني أشعر بكثير من القلق وأنا أشاهد بعض أبناء الجيل الجديد يتسكّعون بسياراتهم صباح مساء، متزينين تزين النساء لا يكادون يحسنون شيئاً سوى العبث بأجهزة التسجيل والفيديو، وأرجو أن يأتي قريباً اليوم الذي يفرض فيه على كل شاب في المملكة أن يخدم وطنه في معسكرات الجندية ليتعلم منها الرجولة والانضباط والخشونة».

وللتاريخ والحقيقة، فإن الموظفين والعمال السعوديين في «أرامكو»، وهي شركة النفط في المملكة العربية السعودية، كانت لهم -وماتزال- أدوارهم الإنتاجية المشهودة إلى جانب الخبراء والمشرفين من الدول الأخرى. ويذكر في هذا الصدد من الخليج عمال البحرين الذين ذهبوا في البدايات الصعبة إلى جوارهم للعمل بالمنطقة الشرقية -موطن «أرامكو»- وأسهموا في تشييد خط «التابلاين» الناقل للنفط السعودي إلى مرافئ شرق المتوسط. وفي احتفالية «أرامكو» بالذكرى الستين للاتفاق بين الملك عبدالعزيز آل سعود وشركات النفط الأميركية، والتي رعاها الملك عبدالله بن عبدالعزيز بحضور قادة مجلس التعاون الخليجي الذين شاركوا يومها في القمة التشاورية بالدمام، وكان في المقدمة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البحرين، برزت وثائق وصور لتلك الفترة التأسيسية التي رعاها الملك المؤسس عبدالعزيز، وكان إلى جواره حكام البحرين في حينه من الشيخ حمد إلى الشيخ سلمان بن حمد في إشارة تاريخية إلى أن اكتشاف النفط البحريني أدى إلى التنقيب عن النفط السعودي وبنجاح وهي «شراكة» سعودية- بحرينية مازالت قائمة إلى يومنا بين البلدين في «حقل أبو سعفة» المشترك بينهما.

وفي صلب موضوعنا، بشأن رعاية العمالة الوطنية في الخليج، لابد من التوقف لدى مشروع الملك حمد الذي خصص دعماً كبيراً -قياساً بدخل البحرين- لتحقيق هذا المشروع الذي يشرف عليه مجلس «التنمية الاقتصادية» برئاسة ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد ومتابعة د. مجيد العلوي، وزير العمل البحريني، حيث تناقصت نسبة البطالة في البحرين إلى أدنى مستوياتها في مرحلة زادت فيها الاستثمارات وازدادت الحاجة، تبعاً لذلك، إلى العمالة الأجنبية.

والرسالة غير المباشرة الناعمة والطريفة التي وجهها غازي القصيبي أخيراً إلى مواطنيه -واللبيب من الإشارة يفهم- تجدها «مترجمة» بلغة أكثر صراحة ومباشرة وربما أكثر حدة في كتاب جديد للمفكر الإماراتي والأستاذ الجامعي ومندوب دولة الإمارات السابق في «اليونسكو» د. حسين غباش بعنوان «الإمارات والمستقبل وقضايا راهنة». والكتاب يضم دراسات بشأن التركيبة السكانية بدولة الإمارات العربية المتحدة تم نشرها -حسب إشارة المؤلف- في جريدة «الخليج» منتصف تسعينيات القرن المنصرم، ضمن الحوار القائم حينئذ بشأن مسألة الهجرة الآسيوية والتركيبة السكانية.

ويشير المؤلف إلى أن ثمة خللاً في التركيبة السكانية يهدد «الهوية الوطنية» بحكم وصول عدد العمال الهنود -وحدهم- إلى ضعف عدد المواطنين في الإمارات، وهو ما ينسحب، بنسبة أو بأخرى على بلدان خليجية أخرى.

وهو يتناول مفهوم «التنمية» الذي ينبغي أن يكون حماية للهوية الوطنية، أولاً، ثم «تنمية» اقتصادية عمرانية مادية. ويخلص إلى القول: «يجب أن تكون التنمية متناغمة ومنسجمة وظروف البلد والمجتمع وخصوصياتهما بكل تفاصيلها... وأي تنمية لا تشمل كل الجوانب المذكورة هي تنمية ناقصة أو انتقائية أو أحادية، تخدم شيئاً معيناً على حساب مصالح الوطن الأساسية الأهم... ولأن موضوع التنمية ليس بموضوع اقتصادي أو تجاري حصراً فلذلك لا يمكن أن يترك للتجار أو أصحاب الدكاكين. إذ إن أغلبية هؤلاء يسيّرهم ويحكمهم منطق الربح لا منطق الهوية...». الكتاب، ص 39 -41. إن هذا التحليل، من الناحية النظرية والمبدئية، تحليل سليم ولا يمكن الاختلاف معه. ولكن، كما نبه غازي القصيبي قبل ثلاثين عاماً، فإن المطلوب لتقليص أثر ذلك دفع الشباب الخليجي نفسه الذي يمر ببطالة في بعض دول الخليج -رجالاً ونساء- إلى حب العمل، والاستعداد له، وعدم وضع الاشتراطات التعجيزية للقبول به. ولا ينبغي التردد في نقد هذا الشباب المواطن، بل ينبغي تقريعه - في تقديرنا- لأن المسألة متعلقة بمصيره ومصير بلده.

والدكتور حسين غباش يطالب بمزيد من العمالة العربية والخليجية (البحرينية والعمانية واليمنية)، مثلاً، لتأدية هذا الدور في بلادها. وهذه مسألة صائبة ويوافقه عليها كثيرون، وكنا نتمنى لو أن عمالة عربية من بقية أقطار الوطن العربي مثلت «الثقل» العمالي في الخليج وقلصت تضخم العمالة الأجنبية. ولكن حالت دون ذلك -للأسف- الحساسيات السياسية والأمنية بين البلاد العربية عامة، يضاف إلى ذلك اعتبار مهني مهم وخطير للغاية، وهو مستوى «أداء» العمالة العربية الذي لا يمكن الدفاع عنه في بعض الأحوال. والذي يغفله د. حسين غباش في دعوته العروبية وحماسته المخلصة لزيادة حجم العمالة العربية. ولابد من الاعتراف والإقرار أنه عندما يكون الخطر الأجنبي داهماً فلابد من العودة إلى العمالة العربية رغم التحفظات كلها.

وثمة مسألة جذرية أثرت في قيم العمل عند العرب عامة، وإن تجاوزتها مجتمعات منها حققت تاريخياً مستويات من التحضر، ولكن بقيت شديدة التأثير في المجتمعات الخليجية والعربية المجاورة لمؤثرات الحياة الرعوية. فكما أشار عالم الاجتماع العراقي الفذ علي بن حسين الوردي، فإن «الراعي» يحتقر العمل اليدوي المهني ويعتبره «مهانة» يأنف منها. فمهنة ومهانة في اللغة العربية من جذر واحد. وهي ظاهرة اجتماعية خطيرة، حيث إن أغلب العوائل القبلية، الأقرب إلى القيم التقليدية، لا تزوج بناتها من حداد أو نجار أو طباخ أو حتى من مؤذن أو إمام مسجد إن لم يكن «قبلياً». لذلك حرص وزير العمل السعودي على «تقبيل» رأس المستخدم، ذلك المواطن العادي البسيط، الذي من غير المحتمل أن يكون «قبلياً»!

وهناك بعد آخر لهذه المسألة، وهو أن «التنمية العقارية» ليست هي نهاية المطاف. فثمة نشاط عقاري هائل اليوم في بلدان الخليج، لكنه نشاط لا يطمئن الذين يهمهم المستقبل، ولا يجوز حصر التنمية في هذه المنطقة بالعمارات والأبراج.

في مقابلة تلفزيونية لرجل الأعمال السعودي صالح كامل أجراها معه زاهي وهبي، قال: إن تشييد الأبراج العقارية مع الحاجة إليها ليس هو المطلوب بقدر الحاجة إلى الإنتاجية من خلال تشييد «المصانع». (الحياة) عبد العزيز السويد 2008/6/25.

في التنمية العقارية، أي بناء العمارات والأبراج، بإمكانك إحضار الآلاف من العمالة الأجنبية لإنجاز هذه المشاريع، أما المصانع الدائمة في هذه الأرض -لابد من التنبه إلى أن المصانع التقليدية لم تعد هي الرائجة بعد انتشار التقنيات الدقيقة- فإنها تحتاج بصفة مستمرة إلى الأيدي الماهرة والمدربة من أبناء البلاد الدائمين... أو هكذا ينبغي أن يكون!.

* مفكر من البحرين

صالح القلاب *

كلام يستحق التقدير!

ما قاله الرئيس بشار الأسد خلال استقباله وزير الخارجية النرويجي يوم الاثنين الماضي في دمشق من أنه «من الصعب تحقيق أي تقدم إيجابي في الموضوع الفلسطيني (بدون) عودة الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد»، هو بيت القصيد. فالمؤامرة بالأساس أبرزت حركة حماس في وجه منظمة التحرير وأبرزت دولة غزة، بعد انقلاب يونيو العام الماضي، في وجه دولة الضفة الغربية حتى لا يكون هناك أي تقدم إيجابي بالنسبة الى القضية الفلسطينية.

جيد ويستحق التقدير، أن يقول الرئيس السوري هذا الذي قاله، فأخطر ما في انقسام الحالة الفلسطينية، سياسياً وجغرافياً، هو وضع المبررات كلها في أيدي الإسرائيليين كي يتملصوا من عملية السلام، وكي يواجهوا الضغط الدولي الذي يتعرضون له بسبب هذا الاستحقاق بالقول إنهم لا يعرفون مع أي طرف فلسطيني سيتفاوضون ولا يعرفون من هو الممثل الشرعي والوحيد الذي من المفترض أن يتفاوضوا معه هل هو «حماس» أم منظمة التحرير؟!

إلى ما قبل صفقة «التهدئة»، التي أبرمتها «حماس» قبل أيام مع إسرائيل بوساطة مصرية... والآن مع وجود حديث عن وساطة أوروبية في هذا الخصوص، كان البسطاء وطيبو القلوب يعتبرون أن المسألة هي أن هناك طرفاً فلسطينياً مفرَّطاً ومساوماً هو منظمة التحرير، وأن هناك طرفاً مقاوماً متمسكاً بالثوابت ويصر على التحرير من البحر إلى النهر، وفوق ذلك استعادة المياه الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط حتى حدود سماع صياح الديكة في الجزر اليونانية، وهو حركة المقاومة الإسلامية «حماس».

أما وقد حصل ما حصل وثبت أن «حماس» ليست حركة ربانية ولا حركة عقائد ولا ثوابت، وأنها حركة سياسية «براغماتية» همها كله أن تحكم حتى لو في قطاع غزة وحده، فإنه يجب التَّفكير مليَّاً في ما قاله الرئيس بشار الأسد: «من الصعب تحقيق أي تقدم إيجابي في الموضوع الفلسطيني (بدون) عودة الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد»... وكيف من الممكن استعادة هذه الوحدة يا ترى؟ فهل من خلال هذه المفاوضات «الماراثونية» المتعثرة البائسةُ، أم بدعم طرف لينتصر ويفرض إرادته على الطرف الآخر... أم بماذا؟!

بعد توقيع صفقة «التهدئة»، التي غرقت على الفور في رمال غزة المتحركة، قال موسى أبو مرزوق، الذي كان رئيس المكتب السياسي لحركة حماس قبل بروز خالد مشعل الذي بزغ نجمه بداية وأساساً في طهران وليس في دمشق أو غزة أو رام الله: «إن أهم ما في هذه الصفقة أنها جاءت كاعتراف إسرائيلي لا تشوبه شائبة بحركة المقاومة الإسلامية»... وهذا أمر كانت ترفضه هذه الحركة وكان قادتها يعتبرون أن أي حديث حول هذا هو إثم ما بعده إثم.

عندما كانت حركة فتح تقول مثل هذا الكلام لـ«حماس»، وهي تفاوضها على ضرورة الانضواء في إطار منظمة التحرير، التي أقر العرب في قمة الرباط عام 1974 بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، واعترف بها معظم دول العالم على هذا الأساس، كان الشبان الملتحون يمدون ألسنتهم في وجهها وفي وجوه قادتها، لكن ها هي الأحداث تثبت بعد توقيع هذه «الصفقة» أن الحقيقة غير ذلك، وأن الهدف هو إقصاء منظمة التحرير وإقصاء المنظمات الفلسطينية كلها والاستئثار بالحالة الفلسطينية وباعتراف إسرائيل بهذه الحالة الفلسطينية.

من غير الممكن فعلا تحقيق أي تقدم إيجابي في الموضوع الفلسطيني مادام هذا الانقسام الفلسطيني قائماً، ومادام أن «حماس» متشبثة بنتائج الانقلاب الذي قامت به وأعطاها دولة في غزة، ومادام أن إسرائيل المعنية باستمرار تمزق الحالة الفلسطينية قد أهدت هذه الحركة تلك «الصفقة» كاعتراف بها، كما قال موسى أبو مرزوق، ومعه كل الحق، ومادام أن دمشق تحتضن خالد مشعل وكل أولئك الذين يرفضون منظمة التحرير ويسعون إلى تدميرها، ومادام أن المال الإيراني «الحلال» يواصل تدفقه على هؤلاء.

*كاتب وسياسي أردني

د. مصطفى اللباد *

تطور العلاقات الإيرانية - التركية وانعكاساتها على المنطقة (3-3)

أدى احتلال العراق إلى نتيجة واضحة في التنافس الإيراني - التركي، مفادها أن الطرفين الأميركي والإيراني صارا الأقوى على الساحة العراقية؛ فالأول يحتل العراق عسكرياً، والثاني يحكم في مقدرات السلطة في بغداد عن طريق الحلفاء. كلاهما لا يستطيع إزاحة الآخر، طهران لا تملك الأدوات العسكرية لذلك، أما واشنطن وإن سيطرت عسكرياً فإنها تعاني مأزقاً مستحكماً متمثلاً في تصاعد عمليات المقاومة، ولا يمكنها إزاحة حلفاء إيران من المشهد السياسي.

ولم يكتفِ حلفاء إيران بتصدر واجهة المشهد السياسي في ظل الاحتلال، بل تحولت ميليشياتهم العسكرية إلى نواة للتشكيلات النظامية العراقية في وزارتي الداخلية والدفاع. القوى الإقليمية غائبة عن المشهد، فالدول العربية الرئيسية ودول جوار العراق لم تنجح في الوصول إلى تصور مشترك بشأن العراق، بسبب الضغوط الأميركية المتوالية عليها، والتي همشت مصالحها الإقليمية المشروعة.

وبالتوازي مع ذلك، يلعب الأكراد دور العازل الجغرافي لتمدد تركيا الإقليمي في العراق، بانتشارهم على كامل الحدود العراقية-التركية المشتركة وبغطاء أميركي سياسي وعسكري.

ومع تحييد دور تركيا والخواء الإقليمي الذي تشهده المنطقة بسبب غياب الدور العربي الملتحق بالدور الأميركي قسراً، لا يتبقى على الساحة العراقية سوى اللاعبَين الأساسيَين واشنطن وطهران.

كان الدور الإقليمي، ومازال، هاجساً يسكن قلوب حكام إيران منذ تأسيس دولتها الحديثة، ومحاولة مد نفوذ إيران إلى العراق مثل دوماً «ترومومتراً» لقياس قدراتها الإقليمية.

عقدت الدولة الصفوية والقاجارية من بعدها اتفاقات متتالية مع الدولة العثمانية التي كانت الألوية الثلاثة المشكلة للعراق (الموصل وبغداد والبصرة) جزءاً منها حتى الاستقلال في عام 1921.

وأعطت هذه الاتفاقات إيران -فيما أعطت- حق الإشراف على الأماكن الشيعية المقدسة في النجف وكربلاء، وللتأكيد على هذا النفوذ فقد سافر الشاه عباس الصفوي في بدايات القرن السادس عشر الميلادي من عاصمة ملكه أصفهان حتى العتبات المقدسة في النجف؛ مشياً على الأقدام ليكنس قبر الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ويلقب نفسه على العملة الرسمية بلقب «كلب عتبة علي».

وهكذا حفر الشاه عباس -ولو بالمكنسة والعملة المعدنية- طموح بلاده التاريخي في جنوب العراق، وتوقها الأزلي إلى لعب دور إقليمي، كان النفوذ في العراق ومازال شرطه الأساس.

أما الجمهورية التركية، وريثة الدولة العلية العثمانية، فلها ارتباطات أخرى تاريخية بالعراق، خصوصاً بالتركمان في شماله، لكن حلفاء تركيا من التركمان لا يرقون من حيث العدد أو الإمكانات إلى مستوى الأكراد، ناهيك عن شبكة التحالفات الإقليمية والدولية للأخيرين.

وهكذا ففي مقابل معسكر إقليمي تقوده إيران ويشمل الأحزاب الكردية والشيعية، لا تبدو مروحة التحالفات التركية دائرة إلا على اختيارات محدودة من التركمان أولاً، وبالاشتراك مع دول عربية أخرى من الأحزاب السنية العراقية ثانياً.

كانت السياسة الإقليمية لتركيا في العراق -ومازالت حتى كتابة هذه السطور- في مأزق، بسبب تزايد الثقل الإقليمي الإيراني هناك، وهكذا عدّلت طهران نتيجة السباق الإقليمي بينها وبين أنقرة، بعد أن كانت الكفّة تميل لمصلحة الأخيرة بعد أن حسمت الصراع على طرق نقل أنابيب النفط من بحر قزوين وآسيا الوسطى لمصلحتها.

ومع تزايد الطموحات النووية الإيرانية، فقد عمدت تركيا بدورها إلى إعادة النظر في استراتيجيتها النووية باتجاه التراجع عن حيادها النووي، لأن وصول إيران إلى امتلاك التكنولوجيا النووية يثبّت وضعها أمام تركيا الراغبة مثلها في التمدد إلى منطقة الشرق الأوسط.

صحيح أن البوصلة الأساسية للسياسة التركية توجهت دوماً نحو الغرب، لكن مماطلة الاتحاد الأوروبي في قبول تركيا عضواً فيه ووضع العراقيل أمام انضمامها، يجبران صنّاع السياسة في أنقرة على ترتيب الأولويات الجغرافية لتركيا متعددة الإطلالات والمواهب الجغرافية، ووضع الشرق الأوسط في مقدمها.

ويقضي التصور الحاكم للشرق الأوسط في المخيلة الاستراتيجية التركية، بأن أنقرة تستطيع ترجمة نفوذها الإقليمي هنا إلى نفوذ إضافي يضغط على الاتحاد الأوروبي ويغازل طموحاته ومصالحه في المنطقة، لكن النفوذ والحضور الإقليمي التركي في المنطقة لا يمكن أن يمرا إلا عبر بوابتين رئيسيتين هما العراق أولاً، وسورية ثانياً.

صحيح أن العلاقات بين كل من أنقره ودمشق قد تحسنت تحسناً كبيراً في السنوات الماضية، إلا أن انضواء دمشق في التحالف الإقليمي الذي تقوده إيران يجعل العلاقات السورية-التركية في درجة تالية من الأهمية بعد تحالفها الاستراتيجي مع طهران، وذلك على الرغم من وساطة أنقرة بين دمشق وتل أبيب.

كما أن الأكراد في العراق يضعون تركيا في مرتبة الخطر الأول على طموحاتهم القومية، ويتمددون في شمال العراق لعزل تمدد تركيا نحو العراق، وفي الوقت نفسه يكرسون تحالفهم الدولي مع واشنطن حليفة تركيا، بما يجعل الأخيرة مكبلة اليدين تجاههم.

على هذه الخلفية، يمكن اعتبار أن مستقبل تطور العلاقات الإيرانية-التركية في الفترة القليلة المقبلة، يبقى رهناً بتصارع مجموعة من العوامل فيما بينها، ويتصدر هذه العوامل التناقض في الأفكار المؤسسة لأدوار كل من النظامين السياسيين في طهران وأنقرة، وكذلك بقدرتهما على لعب دور حاسم في تجذير التباعد بينهما.

ومن جملة هذه العوامل أيضاً التنافس التاريخي للبلدين على النفوذ في المنطقة، وتصادم المنظومة الفلسفية والقيمية لكل منهما، والمواقع المتناقضة في التحالفات الدولية. تشترك طهران وأنقره في حقيقة أنهما تمتلكان موقعاً جيو-استراتيجياً مهماً في المنطقة، لكنهما أيضاً تعانيان سوياً عدم وجود إطار مؤسسي يجمعهما مع الدول العربية في منظومة إقليمية وأمنية مشتركة، وإن كانت تركيا تستعيض عن ذلك بالانخراط في حلف الناتو والتحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، أما إيران فلم تتمكن من الانخراط في أي منظومة إقليمية أو دولية، وعلاقاتها الدولية مع روسيا والصين لا ترقى إلى مستوى علاقات تركيا بالغرب، ناهيك عن وضوح التفوق الأميركي على نظيريه الروسي والصيني في حلبة السياسة الدولية.

باختصار، النفوذ الإقليمي لإيران يتواجه مع التحالفات الدولية لتركيا، أما نحن العرب فلا نلعب، ولا يبدو أننا نشجع اللعبة الحلوة أيضاً!

*كاتب وباحث مصري

ياسين الحاج صالح*

المثقفون والمسألة الإسلامية (2 من 2)

يبدو لنا أن تدارك إغفال الفكر الديني ومنح مزيد من الاهتمام لدراسة المعتقد الديني هو ما يسم الطور الجديد من الاهتمام بالشأن الإسلامي.

قد يقترن التوجه هذا بالذروة الجديدة لصعود الإسلامية بعد 11 سبتمبر 2001 بعد ذروة سابقة ربما توافق عام 1979 (تواقتت فيه حسب فرد هوليداي ثلاث حادثات أساسية: احتلال الحرم المكي من قبل جهيمان العتيبي وجماعته، الثورة الإيرانية، والتدخل السوفييتي في أفغانستان وبدء حرب «المجاهدين»؛ وأضيف من جهتي مجزرة «مدرسة المدفعية» في مدينة حلب السورية التي نفذها إسلاميون بحق عشرات من طلاب ضباط علويين، أي ممن يعتبرون طائفة إسلامية مهرطقة)، ورغم أن ما حدث في خريف 2001 مقترن بأحد التيارات الإسلامية الأشد تطرفاً، فإنه أطلق حركة اهتمام واسعة، في الغرب وعندنا، بالتعاليم الإسلامية وفكر الحركات الإسلامية وبتاريخ الاعتقاد الإسلامي.

على أن الطور الجديد ليس جديداً بالكامل، لقد انشغل أمثال نصر حامد أبو زيد ومحمد شحرور ومحمد أركون... على ما بينهم من فوارق في البنى الفكرية والاعتقادية الإسلامية، لكنهم يشكلون فئة ثالثة، قد يمكن وصفها بالإصلاحية الإسلامية، فهم يصدرون من داخل الإسلام (أبو زيد وشحرور على الأقل)، وإن كانوا لا يؤسسون انحيازاتهم الاجتماعية والسياسية والفكرية عليه، ولا يشتغلون عليه بأدوات مستمدة منه على نحو ما يفعل الإسلاميون. والإصلاحيون ملتزمون به قيمياً، وربما إيمانياً. ورغم أنهم يشتركون في نقد الإسلامية الحركية، فإنهم خارج النزاع التفسيري الذي تكلمنا عنه سابقا، وإن كانوا أقرب إلى المقاربة الأولى، الداخلية، عموماً.

ربما يتسم الطور الجديد إذن بهيمنة مقاربة تشتغل على المتون والأفكار الإسلامية، لكن من دون أن يقتصر بالضرورة على إصلاحيين إسلاميين، فإذا تقرر عندنا أن الإسلام ذاته، أعني كتعاليم ونصوص، وليس الحركات الإسلامية وحدها، هو موضوع الطور البازغ، فقد يمكن التمييز بين مقاربتين فرعيتين: واحدة إصلاحية يكون الإسلام موضوعاً لها ومكوناً جوهرياً للذات الدارسة والمصلحة في الوقت نفسه؛ ومقاربة أخرى يكون الإسلام موضوعاً معرفياً لها من دون أن تلتزم به إيمانياً، وقد تندرج هذه تحت عنوان نقد الدين، النقد المعرفي والتاريخي الذي يتعامل مع المواد الدينية كما يتعامل مع أي مواد إنسانية أخرى.

الأكيد على كل حال هو تقادم المقاربة التفسيرية وتراجع الاهتمام بها، وقد يعود ذلك لسببين متكاملين. من ناحية تطبّعت الظاهرة الإسلامية في مجتمعاتنا، وقل اليوم من يعتبرونها فضيحة تاريخية أو نبتاً شيطانياً غريباً، ينبغي نزع غرابته والاحتيال للتخلص منه. ومن ناحية ثانية، يبدو لنا أن الإسلامية ذاتها كفت عن الصعود، كقضية وكفاعل اجتماعي وسياسي، فلم تعد سؤالاً متحدياً.

ولقد أخذ يظهر باطراد أن المقاربة الداخلية تبتر نفسها حين تتكتم على فقر وتخلف الفكر الإسلامي ونزوعه إلى القسر والتكفير، وتحفظه حيال الثقافة والحرية، وتمركزه حول ذاته واكتفائه بذاته وأنانيته وضيق أفقه الفكري والقيمي، بل وتراجع قدرته على تلبية الحاجات الروحية للمسلمين المؤمنين بالذات. وأن المقاربة الخارجية تفوت باستسهالها لرفض براني للأفكار والمعتقدات الدينية فرصة تطوير نقد ضارب للتعاليم والأفكار والممارسات الإسلامية، هذا فضلاً عن أن ما قد ترشح من المقاربة هذه من سياسات عملية سبق أن فشلت عندنا وفي دول المعسكر الشيوعي السابق.

وقد يكون لصعود الأفكار الليبرالية الذي ينبغي تمييزه عن الصعود العاصف والسريع والضحل لما سمي «الليبرالية جديدة» تزامنت مع الرد الأميركي على 11 سبتمبر، وبلغت ذروتها في بلداننا عند احتلال العراق، قد يكون له دور في التوجه أكثر نحو الاشتغال على الدين والفكر الديني، إما بصيغة الإصلاح الديني وإما بصيغة نقد الدين.

والليبرالية التي نتحدث عنها هي أقرب إلى موقف ذهني منفتح وإلى إعلاء شأن الثقافة والتفكير المتحرر والنقدي على حساب السياسة والدين معاً. وإن كانت على خصومة مع تيارات سياسية ودينية، فإنها هي ذاتها ليست تياراً سياسياً، أو بالطبع دينياً، إنها ذهنية أو توجه ثقافي عام، قد تتشربه تيارات سياسية ودينية متعددة.

ومعلوم أن الليبرالية العربية في طورها الأول، السابق للحرب العالمية الثانية، كانت خصبة ثقافياً وأكثر انفتاحاً ونقدية من تيارات الفكر والثقافة التي تلت، بدءاً من خمسينيات القرن العشرين.

وهكذا قد يلتقي تطبيع الإسلامية واستواؤها ظاهرة عادية مع انتشار ذهنية ليبرالية أكثر شغفاً بقضايا الفكر والثقافة والدين لنقل السؤال الإسلامي من البحث عن تفسير لصعود الإسلامية إلى نظر نقدي وإصلاحي في بنى التفكير والاعتقاد الإسلامي.

لكن هل هناك بالفعل احتمال بأن نشهد في ثقافتنا نقداً للدين على نحو ما سبق أن شهدت الثقافة الغربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؟، وهل يحتمل أن نرى في العقود المقبلة تطبيعاً للنقد الديني يتلو تطبيع حضور الدين في الحياة العامة؟ والواقع أن بعض بوادر ذلك موجود منذ الآن ومرشح للاتساع بفضل شبكة الإنترنت. ربما يغلب اليوم ما قد نسميه النقد الخارجي أو النقد المطلق للدين، الذي يستصلح لنفسه أسلوب «الردح» والتجريح، لكن قد يكون ذلك طوراً أول يوافق ميلاً ردحياً وتكفيرياً عند الناشطين الإسلاميين. وربما ينفسح المجال ذات يوم غير بعيد لنقد متسق، أكثر جدية وعمقاً. على أنه من غير المستبعد أن يواجه النقد الديني بعنف رمزي وجسدي يفوق ما تعرض له ممثلو المقاربة الإصلاحية، مثل نصر حامد أبو زيد، أبرزهم.

ختاماً، نميل إلى تصور أن تقدمنا في مرحلة ما بعد الاستقلال كان هشاً وخارجياً، لأنه لم يحاول تطوير ثقافة تقدمية عبر الشغل على الدين والصراع معه، بل تعمد حتى نسيان جهود إصلاحية في مراحل سابقة (محمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، ورشيد رضا الأول...)، وعليه يكون من شأن الاهتمام المستجد بقضايا الدين والفكر الديني أن يؤسس لتقدم أرسخ وأقوى شخصية. ونخمن أنه قد ينقضي جيل كامل قبل أن يظهر جيل عملي جديد، يوحد مطالب التقدم المادي والثقافي والتحرر الفردي والاجتماعي والوطني. أم ترانا مبالغين في التفاؤل؟

*كاتب سوري